

خطاب وزير اللامركزية والاستصلاح الترابي بمناسبة انعقاد اجتماع الدول الأعضاء بمعاهدة "أوتاوا" بعمان

أيها الحضور الكريم

نلتقي اليوم على أديم عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية عمان بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة لاجتماع الدول الأعضاء بمعاهدة أوتاوا، تلك المعاهدة التي تتميز بأنها ثمرة تحالف فريد بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال نزع الألغام المضادة للأشخاص حيث تم في وقت يسير التحسين والتعبئة والتوقيع على هذه المعاهدة في أقل من حول واحد سنة 2007.

كما يحسب لهذه المعاهدة جمعها بين فضائل الحد من التسلح وتطبيق القانون الدولي الإنساني، وتفعيل العون من أجل التنمية.

وتذكرون جميعا السادة والسيدات الحضور، أن اجتماعنا هذا يصادف مضي عشرية على هذه المعاهدة، وهي مناسبة لتقدير حصادها، فنذكر شاكرين الانجازات التي تحققت حتى الآن ببلغ عدد الدول الموقعة 157 دولة، بنسبة 80 % من دول العالم، والانخفاض الملحوظ في عدد الضحايا، وتقليل مساحة الموضع الملغومة، وتراجع إنتاج واستخدام الألغام.

وكذلك نذكر آسفين، أن بعض الدول لما توقع بعد هذه الاتفاقية، فلا زال إنتاج وتداول استخدام الألغام المضادة للأشخاص يهدد مناطق في كوكبنا هذا، ولعل الفرصة سانحة، كي أدعو هذه الدول والحكومات إلى وثبة

وطنية للانضمام لهذه المعاهدة ذات الأهداف والمقاصد النبيلة، حفظاً للنفس، وبروراً بالأرض، وخوفاً من أن تكون من الذين يخربون بيوتهم بأيديهم.

أيها السادة والسيدات

ما إن صادقت بلادنا على معاهدة أوتاوا لحظر الألغام المضادة للأفراد سنة 2000، حتى باشرت القيام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية والإجرائية لتطبيق مقتضيات هذه المعاهدة.

ولقد عرف هذا التوجه دفعاً قوياً بعد الانتخابات الأخيرة المشهود لها وطنياً ودولياً بالشفافية والاستقامة، والتي أوصلت إلى سدة الحكم رجالاً مؤمنين بواجب التنمية العادلة والمتوازنة للبلد، وذلك وفق مقاربة إقليمية تأخذ في الحسبان امتيازات وخصوصيات كل إقليم، ولا تغفل عن شبر واحد من التراب الوطني، مع عناية فائقة بالأقاليم ذات الاحتياجات الخاصة، وأوكدها المناطق المتضررة بالألغام، إذ أن نزع الألغام يمثل فريضة إنسانية حفظاً للنفس من خطر يتوعدها تحت أقدامها، وضرورة تنمية لأن المناطق المنكوبة بل والتي تجاورها ليست مهيأة لاستقبال أي حراك تنموي.

وأؤكد لكم أن الحكومة الموريتانية عاقدة كل العزم على تطهير كامل ترابها الوطني من جميع الألغام المضادة للأشخاص، تمثلاً لنص وروح معاهدة أوتاوا، ويشكل برنامجنا الوطني لنزع الألغام من أجل التنمية ترجمة فعلية وصادقة للتوجهات الدولة في هذا المجال.

ويتمثل هذا البرنامج نتاج تعاون بناء بين بلادنا وشركائنا الماليين والفنين في مجال حظر الألغام، وقد حقق البرنامج حتى الآن مثلاً لا حصر له الانجازات التالية:

- تحديد وترسيم مناطق زرع الألغام في مساحة قدرها 5.000 كم²
- تطهير مساحة قدرها 1.300.000 م²

• تحسين وتعبئة ما يزيد على ثلاثة ألف شخص من البدو الرحّل حول مخاطر الألغام وطرق تفاديها، وتقديم الإسعافات الأولية لضحاياها، إضافة إلى عمليات تحسين واسعة هادفة وناجحة، تكفلت بها منظمات المجتمع المدني في أوساط التجمعات القروية وبالمدارس الابتدائية والمؤسسات الثانوية، حيث تم إعلام وتكوين مجموعة من الأساتذة والمعلمين وبعض من التلاميذ حول معالم مقاصد معايدة أوتاوا، وتقنيات تحديد الألغام المضادة للأشخاص.

كما تم إدراج مقرر دراسي خاص بحظر الألغام المضادة للأشخاص في البرامج الدراسية بالمدارس والثانويات الواقعة بالمناطق المنكوبة.

هذا وقد أنجزت بلادنا سنة 2006 دراسة حول الألغام وفق منهج "أثر الألغام على السكان (LIS)" الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة معياراً رئيسياً لتصور وتنفيذ السياسات الوطنية لمواجهة خطر الألغام، ومكنت هذه الدراسة من تصنيف ستين تجمعاً سكنياً تحت خطر الألغام، وذلك ضمن قطاع يقدر بست وسبعين كيلومتر مربع.

وتتولى الحكومة الموريتانية 50% من ميزانية البرنامج الوطني لنزع الألغام من أجل التنمية، تغطي رواتب العمال وصيانة الأجهزة وتوفير البنية التحتية، كما تساهم بنسبة تراوح ما بين 15 إلى 20% من الأغلفة المالية للمشاريع الممولة من طرف شركائنا.

أيها الحضور الكريم

أشرفت الأسبوع الماضي من ولاية نواذيبو، وهي إحدى الولايات الأكثر تضرراً بالألغام، على انطلاق بعض الأنشطة المبرمجة في إطار الخطة السنوية للبرنامج الوطني لنزع الألغام من أجل التنمية، طالت عمليات تحسين وتعبئة واسعة وعريضة بمخاطر الألغام ومقاصد معايدة أوتاوا، والنزع المادي للألغام، ومؤازرة ضحايا الألغام ودمجهم في الحياة

النشطة، وتوفير التغطية الصحية لهم وتشجيع المبادرات التنموية بالمناطق المنكوبة سبيلاً إلى استعادة الثقة بين الأرض وساكنتها.

ونحن في موريتانيا، واعون بمقاصد معاهدة "أوتاوا"، لذلك فان البرنامج الوطني لنزع الألغام من اجل التنمية، ينفذ تحت إشراف وزارة الامركزية والاستصلاح الترابي، تأكيداً من الحكومة على التكامل بين الأهداف الإنسانية والتنموية لمحاربة الألغام إنتاجاً واستخداماً.

أيها السادة والسيدات

تلكم بإيجاز جملة عمل الحكومة الموريتانية في مجال تطبيق معاهدة أوتاوا، واجدها فرصة، كي أدعو من خلال جمعكم المؤقر جميع الممولين والشركاء إلى مساندة بلادنا في تحقيق أهدافها، بتطهير كامل ترابها الوطني من الألغام في أفق 2011، شاكرا كل أولئك الذين ساعدنـا فـنـيـا وـمـالـيـا من خـلـالـ البرـنـامـجـ الوـطـنـيـ لـنـزـعـ الـأـلـغـامـ، خـاصـاـ بـالـذـكـرـ الـحـوـكـمـاتـ الفـرـنـسـيـةـ وـالـأـمـرـيـكـيـةـ وـالـأـلـمـانـيـةـ وـالـكـنـدـيـةـ وـبـرـنـامـجـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـتـنـمـيـةـ وـصـنـدـوقـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـلـطـفـولـةـ وـالـأـمـوـمـةـ وـالـمـرـكـزـ الـعـالـمـيـ لـنـزـعـ الـأـلـغـامـ بـجـنـيفـ.

ولا يسعني في النهاية، إلا أنأشكر المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، ملكاً وحكومةً وشعباً على كرم الوفادة والضيافة، وكلّي أمل وثقة في نجاح الرئاسة الأردنية للدورة الحالية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته